



تشاركية وسائل الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الإرهاب رؤية إجرائية في ضوء مدخل تقاسم المعرفة

د.حنان يوسف*

استهلال:

في الوقت الذي أصبح فيه الإرهاب بكافة أشكاله ظاهرة عالمية تخطت أخطارها كل الحدود، وأدركت كل دول العالم وشعوبه حتمية تنسيق الجهود لمحاصرته والتصدي له، كان الإعلام حاضرًا على الدوام بوصفه أحد أهم الوسائل التي يمكن - إذا ما أحسن توظيفها - أن تكون أدوات فاعلة للتصدي للإرهاب والقضاء عليه.

وفي الوقت ذاته، تؤدي المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا رئيسًا في مكافحة الإرهاب، وقد أكدت مختلف الوثائق الدولية أهمية دور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مواجهة التحديات الإرهابية المعقدة والمتعددة الأبعاد.

ونظرًا لتعدد ظاهرة الإرهاب؛ فقد تبين أهمية تشارك قطاعي كل من الإعلام والمجتمع المدني في محاولة ناجزة للتصدي لهذه الظاهرة، وبدراسة هذه العلاقة التشابكية تطرح هذه الورقة تبني فرضية تقاسم المعرفة، والتي تشير إلى ضرورة بناء أطر تنظيمية للعمل بين كل من وسائل الإعلام والمجتمع المدني، فكلاهما يؤثر ويتأثر في الآخر، وهناك دوائر للحركة تميز كل قطاع منهما عن الآخر، وإن كان لا بد من التشبيك بينهما من أجل إحداث نتائج ملموسة في مكافحة ظاهرة الإرهاب.

وعليه تسعى الورقة في صيغتها الإجرائية إلى رصد تطبيق مدخل تقاسم المعرفة الذي تبنته إحدى منظمات المجتمع المدني العربية - المنظمة العربية للحوار والتعاون الدولي - من خلال نشاطها المدني في مواجهة الإرهاب، والذي انبثق منها قاعدة "لا إطلاق لاستراتيجية عربية إعلامية لمكافحة الإرهاب ٢٩-٧-٢٠١٥"، حيث قامت المنظمة بعد ذلك انطلاقًا من مدخل تقاسم المعرفة بالتشبيك مع عدد كبير من الهيئات المحلية والعربية والدولية من أجل محاولة تكوين تيار معرفي تراكمي مدني لتبني بناء استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب بدلًا من العمل في محاولات فردية لا تكون لها قوة مؤثرة.

ومن هنا؛ تتولد أهمية تحفيز قطاعات المجتمع العربي الإعلامية والمدنية لتبني مبدأ تقاسم المعرفة، باعتباره من أهم عوامل تبادل المعرفة التنظيمية، وتعتمد فاعلية تقاسم المعرفة على مدى قابلية

* أستاذة الإعلام بجامعة عين شمس ورئيس المنظمة العربية للحوار



الأشخاص العاملين على المشاركة وتقاسم المعرفة؛ حيث يشمل مفهوم تقاسم المعرفة: التواصل حول المعرفة ضمن مجموعة من الأفراد، ويتم تقاسم المعرفة من شخص إلى شخص، أو من مشاركة من خلال نظم حكيمة لإدارة المعرفة من خلال شبكة مفتوحة؛ الأمر الذي يمكن أن ينجح فيه بكفاءة الأداء المدني في إيجاد تشبيك قوي لجهود مبعثرة تحت إطار تنظيمي وفكري موحد لمكافحة الإرهاب، وهو ما سوف يتم تناوله اختصاراً عبر هذه الورقة الإجرائية:

أولاً : الإعلام في مواجهة الإرهاب:

• برزت أهمية دور الإعلام بوصفه محددًا مهمًا لتقاوم ظاهرة الإرهاب، وفي الوقت ذاته وسيلة هامة للقضاء عليها، ولطالما اتهمت وسائل الإعلام بتوفير بيئة خصبة لإنتاج وصناعة الإرهاب بما تنتشره وتروج له من قيم وأفكار متطرفة، كما أنها كثيرًا ما تكون منابر يخاطب – من خلالها – الإرهابيون كل شعوب العالم مدافعين عن وجهات نظرهم ومبررين أعمالهم الإرهابية وداعين لمزيد من الدعم والتأييد.

ولذلك فإن علاقة الإرهاب بالإعلام لها أبعاد خطيرة ، فإذا كان الإعلام تعبيراً شاملاً عن الواقع بكل ما يتضمنه من أحداث فإن الإرهاب يستغل هذه الوظيفة الإعلامية في ترويع الأمنين، وإثارة البلبلة، وتحقيق الفوضى، وصولاً إلى الخراب والتدمير الشامل، الذي يحقق له أهدافه الشريرة، وغاياته الخبيثة، ومن أخطر الأدوار السلبية لوسائل الإعلام في تغطيتها لأحداث الإرهاب:

• إثارة الجماهير وتضخيم المعاناة وعدم الإحساس بالرضا والقناعة من خلال بعض البرامج والمقالات التي تتحدث عن الظلم الاجتماعي.

• عدم قيام وسائل الإعلام بدورها في التنشئة الاجتماعية السوية والتربية الدينية الصحيحة، وترك الساحة للمتطرفين في تفسير الدين بما لا يتفق مع الإسلام الصحيح.

• إضفاء البطولة الزائفة على الإرهابيين وتسليط الأضواء عليهم من خلال التركيز المستمر في مختلف الوسائل على تفاصيل العمليات الإرهابية؛ وهو ما يحقق لهم دعاية مجانية واسعة تدفعهم إلى التماذي فيما يفعلون، وتدفع بعض الساخطين إلى الانضمام إليهم.

ومن هنا كانت المعادلة الصعبة بين الإعلام الصادق من الأحداث، وتجنب الآثار السلبية للتفاصيل المثيرة، وذلك في محاولة لفهم البيئة التي يعمل من خلالها الإرهاب، مستغلة وسائل الإعلام في تحقيق غاياته في التخريب والتدمير للواقع وخريطة العقل العربي.



ثانياً : المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب عربياً ودولياً:

إن المجتمع المدني يمثل جزءاً من هذا الكل الذي هو الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالتفاعل معه سلّماً وإيجاباً، بحيث يؤثر فيه ويتأثر به المجتمع المدني، كما أن إسهام المجتمع المدني في مواجهة التطرف والإرهاب وقيامه بدور فعال يتوقف على عدة متغيرات، أبرزها قدراته البشرية والمادية والإطار التشريعي الذي يتحرك من خلاله والمنظور الأمني لتعامل الدولة معه، ثم طبيعة القيادات والنخب في مؤسسات المجتمع المدني.

وإن كان الرهان على دور فاعل للمجتمع المدني يتوقف إلى حد كبير على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في الالتحام بالقواعد الشعبية، والخروج من إطار النخبوية إلى الجماهير، وتبني خطاب سياسي مبسط وآليات ومنهج مختلف وبناء قدرات المجتمع المدني، وهذا المفهوم يشير إلى تدخلات منظمة تهدف إلى توفير الكفاءات والمهارات للعاملين والمتطوعين ورفع كفاءة أداء المنظمة ككل؛ بحيث تنعكس على رسالتها وأهدافها، وتنعكس على تفعيل علاقتها بالمجتمع.

وأول ملامح بناء القدرات تبدأ من الرؤية التي يجب أن يتسلح بها نخب المجتمع المدني، ومن أبرز ملامحها أن تكون مؤسسات المجتمع المدني فاعلة في عملية التغيير الاجتماعي، وأن تتسم بمرونة كبيرة في استجابتها للبنية الاجتماعية والنزوع للعمل الطوعي وتقويته، وأن تمتلك تصوراً واضحاً للخريطة الاجتماعية والسياسية ومصادر القوة فيها، وأن تعمل من منطلق التضمين وليس الإقصاء، وعليها أن تنتقل من الدور الإلحاقى إلى الدور البادئ أو المبادرة؛ أي لا تعمل وفقاً لردود أفعال.

وتؤدي المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني دوراً رئيساً في مكافحة الإرهاب، وقد أكدت مختلف الوثائق الدولية أهمية ودور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مواجهة التحديات الإرهابية المعقدة والمتعددة الأبعاد، فالجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة أصدرت في الثامن من سبتمبر عام ٢٠٠٦ قراراً يهدف إلى وضع استراتيجية لمواجهة الإرهاب، وطلبت من الدول الأعضاء في المنظمة إشراك المؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية (غير الحكومية) أكثر من قبل، وترغيبها وحثها على العمل في هذا المجال، وفي التاسع عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٦ تم إقرار الاستراتيجية العالمية في مواجهة الإرهاب رسمياً في الأمم المتحدة، هذا المشروع الذي شكل اقتراح الأمين العام السابق كوفي عنان الجزء الأكبر منه، وكان كوفي عنان قد قدم في أبريل/نيسان من العام ٢٠٠٦ تقريراً بعنوان «الاتحاد في مواجهة الإرهاب» اقترح فيه بعض النقاط والأفكار لمواجهة الإرهاب العالمي، وفي هذا التقرير أعطى للمجتمع المدني دوراً حياتياً وبارزاً في الترويج والدعاية للاستراتيجية العالمية في مواجهة الإرهاب، وقد أشارت



العديد من وثائق منظمة الأمم المتحدة إلى أهمية وتأثير المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مكافحة الإرهاب، فعلى سبيل المثال نجد أن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي قدمت في عام ٢٠٠١ في بخارست مشروعاً لمواجهة الإرهاب، وقد كلفت بتنفيذ ذلك مباشرة «مؤسسة الديمقراطية ومؤسسة حقوق الإنسان» من خلال إقامة مؤسسات ديمقراطية ومنظمات مجتمع مدني في البلدان النامية، ونجد مثل هذا التأكيد على أنشطة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في برنامج دعم الجهود الشاملة في مواجهة الإرهاب ٢٠٠١، وقد اعترف بيان منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ٢٠٠٢ حول مواجهة الإرهاب بدور المجتمع المدني في البحث عن حلول سياسية لفض النزاعات وإشاعة حقوق الإنسان كمبدئين أساسيين في مواجهة الإرهاب والأصولية التي تتبنى العنف.

في العام ٢٠٠٥ عقد اجتماع في مدينة «فينا» وأكد خلالها المجتمعون دور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية الهام في المشاركة بمكافحة الإرهاب، ومن الضروري أن تكون المشاركة في هذه الأنشطة ذاتية وبدون انتظار المقابل المادي، وأن مسؤولية مكافحة الإرهاب والدفاع عن حقوق الإنسان ووضع أطر لحرية الدول تعد من الأمور المهملة نسبياً، كما اتضح جلياً أن تنمية المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يرتبط بمكافحة الإرهاب والظروف والحقائق السياسية القائمة في البلدان التي تقوم فيها تلك التنمية، وأن فرص المجتمع المدني في مشاركة تلك الحكومات هي محدودة في العديد من تلك البلدان.

ويمكن للمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني لعب دور استشاري وتعليمي هام، فهي بإمكانها تقديم استراتيجيات وبرامج سياسية وتخصصية مختلفة وعلى جميع الأصعدة من أجل مواجهة الإرهاب، وهي أدوار قد تعجز الحكومات عن القيام بها، ومن الأمور المهمة هنا قدرة هذه المنظمات على دراسة قضايا الإرهاب والأمن ومواجهة المسؤولين الحكوميين بالأساليب والطرق المناسبة، ويمكن للمؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية القيام بخطوات إيجابية في التقرب من الحكومات عن طريق بعض المسؤولين النافذين، ويمكن أيضاً لهذه المؤسسات لعب دور استشاري إيجابي لاستبدال برامج مواجهة الإرهاب التي لم تتجح لأي سبب كان، ومن البدهي أن يكون باستطاعة المؤسسات المدنية القيام بوظائف ومهام تواصلية مهمة للغاية، وفي هذا الصدد - وبعنوان محفز - تستطيع لعب دور أساسي في تنمية العقائد والأفكار الضرورية من أجل قيام منظومة اتصال وارتباط فاعلة ودائمة، وهي تستطيع تقليل المسافات وردم الهوة وتخفيف الصراعات الموجودة من خلال توفير أجواء مناسبة وآمنة؛ لبيان المعتقدات والبحث في الخلافات والاستفادة من التجارب الشخصية.



والمسألة الأخرى التي تحتاج إلى دراسة أكثر هي محاولة الإجابة على هذا السؤال: هل يجب على المجتمع المدني والمنظمات الأهلية الدخول في حوار مع الأشخاص أو الجماعات المرتبطة والممارسة للعنف والإرهاب، من منطلقات مختلفة ولأسباب متعددة فإن دخول المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مثل هذا الحوار أسهل بكثير من دخول الحكومات والدول فيه؟.

وحتى في مثل هذه الحالات فإن وجود اتجاه انساني هو أمر ضروري، وفي هذه الحوارات يجب أن يتم التأكيد وبوضوح تام أن الحوار لا يعطي الجماعات التي تمارس العنف أي نوع من الشرعية أو التبرير، ويمكن للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية لعب دور بحثي وداعم هام جدًا، فمبدئيًا من المهم أن يقوم المجتمع المدني والمنظمات الأهلية بإدانة جميع أنواع العنف ضد المدنيين مهما كانت أسبابه ودواعيه، وهنا لا بد أن تستخدم منظمات المجتمع المدني أسلوب الرسائل المفتوحة والبيانات والخطابات الموجهة إلى الجماعات المسلحة؛ بحيث تحتوي هذه الرسائل إدانة للأساليب الإرهابية وتأكيدًا للاتجاهات والمسائل الأخلاقية وتطبيقات موازين حقوق الإنسان، وأن موازين حقوق الإنسان تشمل في أحكامها طرفي المعادلة؛ أي منفذي الأعمال الإرهابية وضحاياها على حد سواء.

ومن الجوانب الأخرى لنشاطات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية هو الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في التعامل مع وسائل الإعلام وتوجيه الرأي العام إزاء ظاهرة الإرهاب، فالعلاقة البناءة مع وسائل الإعلام تعد مسألة حياتية بالنسبة للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية؛ لأنها تحتاج إلى وسائل الإعلام من أجل توفير معلومات تتطابق مع الواقع والتشكيك في التصورات السلبية وغير المنصفة التي تمتلكها قطاعات من المجتمع، ومن أجل الترويج للحوار وللمناظرات العامة حول قضايا مثل الأمن العام وحقوق الإنسان داخل المجتمع؛ لأن طرح مثل هذه الموضوعات من خلال قنوات تخصصية ومحترفة في المجتمع سيدفع بالجماعات الصغيرة نحو الالتفات إلى مسألة مواجهة الإرهاب، ويذكرهم بمسؤولياتهم في الحيلولة دون إثارة العصبية والتصورات التقليدية أو المعلومات الخاطئة والناقصة، وبالنسبة للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية نفسها، ومن المهم جدًا أن تجري دراسات كاملة ودقيقة حول الإرهاب، والعنف السياسي، والظروف التي تنتهي إلى اتساع نطاق الإرهاب، ويمكن لهذه الدراسات أن تشكل مجموعة قيمة من الأبحاث واستطلاعات الرأي حول تأثير إجراءات مكافحة الإرهاب وتداعياتها، وتساولات معقدة أخرى حول الإرهاب، مثل: العوامل التي تجعل الأشخاص يدعمون الأفكار والأيديولوجيات الأصولية أو التي تدفع بهم نحو ممارسة العنف، والحقيقة هي أن زيادة الإحصائيات وأنشطة السيطرة على المجتمع المدني تجعلهم قادرين على الدخول مع الحكومة في حوار على أساس الحقائق القائمة وفي أجواء مفتوحة تمامًا؛ لمناقشة تأثير أساليب مكافحة الإرهاب وتداعياتها، كأن يجري الحديث بشكل شفاف مثلاً عن



الميزانية التي رصدت لمكافحة الإرهاب، وفي النهاية يمكن للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية لعب دور قانوني مهم للغاية في ما يتعلق بالمجالات القانونية المرتبطة بالإرهاب ومواجهته، ومنها «تقوية الأطر القانونية الدولية والقطرية للأنشطة المتعلقة بمواجهة الإرهاب» خاصة عندما يتم تنفيذ هذه القوانين، ويرتبط الأمر بحماية حقوق الإنسان.

الاستفادة من وجود مصر كرئيس للجنة مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن:

ومن الأهمية الإشارة إلى ضرورة الاستفادة مصرياً وعربياً من وجود مصر الآن كرئيس للجنة مواجهة الإرهاب في مجلس الأمن، ومن بين مهام هذه اللجنة وضع سياسات مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي، والإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ حيث اختيرت مصر بعد جهود دبلوماسية مكثفة من أعضاء وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وبإجماع آراء الدول الأعضاء ودون أي اعتراض في مجلس الأمن الدولي، لرئاسة لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن، وذلك اعتباراً من بدء عضوية مصر في المجلس شهر يناير ٢٠١٦.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد حذر في أكثر من مناسبة شعوب العالم من خطر الإرهاب، وانتشار ما أسماها النزعات المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، محذراً من إمكانية امتدادها إلى أوروبا خاصة دول شمال المتوسط، وطالب المجتمع الدولي بتوجيه رسالة ضد من يساندون قوى التطرف والإرهاب.

ثالثاً: مدخل تقاسم المعرفة والتشبيك في مواجهة الإرهاب:

يطرح اتخاذ المنهج التنظيمي لتبادل المعرفة في مواجهة الإرهاب استراتيجيات جديدة في إدارة المعرفة تجاه الإرهاب بفعالية، وطرح الاستراتيجيات التي تعزز تبادل المعرفة ما بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

إدارة المعرفة تجاه الإرهاب:

تعد المعرفة تجاه سبل مواجهة الإرهاب أمراً حيويًا، وتهتم إدارة المعرفة بخلق واكتساب وتكامل المعرفة والاستفادة منها داخل سياق الإعداد التنظيمي (شولتز ٢٠٠١).

وتتضمن أنشطة الإدارة المعرفية الرئيسية تجاه قضايا الإرهاب ما يلي:

- ١- خلق المعرفة بموضوعات الإرهاب.
- ٢- اكتشاف المعرفة تجاه خطورة الإرهاب.



- ٣- شراء المعرفة حول العمليات الإرهابية .
- ٤- اكتساب المعرفة حول قضايا الإرهاب.
- ٥- توزيع ونشر المعرفة حول الإرهاب .
- ٦- إضافة قيمة إلى بيانات المعرفة من المعلومات حول ظاهرة الإرهاب .
- ٧- استرجاع المعرفة والمعلومات أو البيانات حول الإرهاب.
- ٨- قياس وتحديث المعارف حول معالجة الإرهاب .(كارين -١٩٩٩).

معوقات تبادل المعرفة تجاه قضية الإرهاب:

هناك أسباب عديدة تعيق تبادل المعرفة تجاه قضية الإرهاب، منها ما يتعلق بمحتواها الخطر، والمعرفة هي القوة التي تحرك وتتحكم، باعتبارها مصدر قوة يشجع على تجميعها؛ مما يؤثر بصورة سلبية؛ حيث قد نجد أن من يعرف معلومات يجهلها الغير يشعر بزيادة أهميته عن غيره ممن لا يعرفون تلك المعلومات، وقد يرفض مشاركة غيره في تلك المعلومات حول الإرهاب، كما أن أسلوب التعامل لا يشجع على الإطلاق على تبادل المعلومات بأي وسيلة، وبينما يعتقد البعض أهمية تبادل المعلومات لإجراء التعامل، فإنهم لا يمتلكون وسيلة ليكون التبادل المعرفي إلزامياً داخل المؤسسة، بالإضافة لصعوبة تقييم المعلومات.

منظم المعرفة والمستخدم والمراقب:

تتكون المجموعة الممارسة من ثلاثة أنواع من المشاركين، وهي المنظم والمستخدم والمراقب (برازلتون و جوري، ٢٠٠٣)، ويكون لدى المنظم الفضول والرغبة الحقيقية لمشاركة الآراء مع الآخرين، وذلك بابتكار المعلومات وتنظيمها ونشرها بين المجموعة الممارسة (برازلتون و جوري، ٢٠٠٣)، ويمثل المستخدم المجموعة الأكبر الثانية، فمن خلال استهلاك - تطبيق - المعرفة يمكن للأفراد داخل المجموعة الاستفادة من خبراتهم والإضافة للمعلومات الأساسية.

أما المجموعة الأكبر في مجتمع الممارسة فهي مجموعة المراقبين، وهي التي لا تسهم في المعرفة، وإنما تسعى لنيل بعض القيمة طالما سجل المشاركة يؤكد دخوله بانتظام (برازلتون و جوري، ٢٠٠٣)، ويمكن اعتبار المنظمات المدنية هنا هي المنظم لعملية تقاسم المعرفة في المقام الأول لما تمتلكه من خبرات تنظيمية واسعة.



وتقوم المعرفة تجاه قضايا الإرهاب بتمكين وسائل الإعلام والمجتمع المدني من استغلال مواردها والاستفادة منها، سواء كانت مادية أو معنوية، وتعد المعرفة قوة حيث يتردد الكثير في مشاركتها، ويجب بطريقة ما تصميم الوسط الملائم ليكون تبادل المعرفة بمثابة تفويض للسلطة (أوديل ٢٠٠٣)، ويجب تشجيع القوى الكامنة لتبادل المعرفة والتواصل والتعاون والمشاركة فيما بينهم سواء كان بشكل رسمي أو غير رسمي، ويجب على المؤسسات المدنية المبادرة بتغيير الوسط المحيط، بحيث يساعد على تبادل المعرفة تجاه قضايا الإرهاب من خلال التزاوج والتفاعل والتشبيك مع وسائل الاعلام المختلفة، من خلال وجود مؤسسات أكثر قدرة على الحركة والمنافسة.

ثانياً: البناء الإجرائي والتطبيقي :

بداية فكرة المبادرة "استراتيجية إعلامية لمواجهة الإرهاب":

● من منطلق المتغيرات السياسية المتلاحقة وما تعانیه جمهورية مصر العربية من مخاطر وفي مقدمتها خطر الإرهاب الغاشم، كان من الضروري مناقشة أداء الإعلام المصري - المملوك للدولة والخاص - خاصة بعد حالة الجدل التي أثارها بعد فشله النسبي في تناول ومعالجة العمليات الإرهابية الأخيرة، حيث تابعا بقلق الأداء الإعلامي المرتبك لقضية الإرهاب، وهو الأمر الذي قد يضر بمصالح الوطن والدولة المصرية.

● وجاءت مبادرة المنظمة العربي للحوار والتعاون الدولي لتفتح الباب لأول مبادرة إعلامية في مصر تجمع صناع القرار الإعلامي والخبراء، والتي استجابت لها مشكورة مدينة الإنتاج الإعلامي، حيث تمت دعوة نخبة من الشخصيات أصحاب القرار بالإعلام المصري.

● وتضمن الاجتماع مجموعة من الجلسات من أجل مناقشة معالجة الإعلام المصري لقضية الإرهاب، من خلال رصد معالجته الراهنة بما لها وما عليها، وتقديم المأمول لتطوير أدائه مستقبلاً في هذا الصدد، وذلك من خلال عدة محاور تمثلت في: المحور العسكري، المحور الأمني، محور السياسة الخارجية، بالإضافة لدور جهات: اتحاد الإذاعة والتليفزيون، والهيئة العامة للاستعلامات، ونقابة الصحفيين، وغرفة صناعة الإعلام في تقديم طرح إعلامي متميز قادر على تطوير معالجة قضية الإرهاب في مصر. يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٥/٧/٢٩ كأول مبادرة إعلامية في مصر تجمع صناع القرار الإعلامي والخبراء، نخبة من الشخصيات أصحاب القرار بالإعلام المصري.



الاستراتيجية الإعلامية العربية لمكافحة الإرهاب:

أولاً: الاطار الاستراتيجي:

• هناك توافق على وجود سلبيات في الخطاب الإعلامي العربي إزاء قضية الإرهاب وضرورة العمل على علاج هذه السلبيات ليصبح الإعلام أداة من أدوات المواجهة الفكرية في الحرب على الإرهاب.

• وضع الضوابط والمعايير لمهنة الإعلام فيما يتعلق بصفة خاصة بالإرهاب، بحيث تكون جهة ضابطة للأداء الإعلامي، على غرار التجارب الدولية المماثلة في أكثر الدول ديمقراطية في تناولها لقضايا الإرهاب.

• تبني العمل على إنتاج مدونات السلوك والأدلة الاسترشادية الضابطة في المؤسسات الإعلامية المختلفة في تناولها لقضايا الإرهاب، وإعداد الإعلاميين وتأهيلهم للتعامل مع ظاهرة الإرهاب وفق مهنية عالية، وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية الإعلامية والحلقات النقاشية وورش العمل الخاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف.

• ضرورة حرص وسائل الإعلام على عدم المبالغة والتهويل في تغطية العمليات الإرهابية، والتركيز على إبراز الآثار السلبية الناجمة عنها، ومناشدة وسائل الإعلام توخي الحذر الشديد عند تغطية الأحداث الإرهابية، واعتبار وسائل الإعلام التي تدعم تلك التنظيمات جزءاً من الإرهاب التكفيري.

• تطوير التنسيق بين المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة لفضح التنظيمات الإرهابية وكشف مصادر تمويلها وتسليحها.

• ضرورة تبني خطاب إعلامي تنويري لعرض الإسلام الوسطي وأسس الدين السمح ونشر ثقافة الوعي الديني المستنير، وتكثيف برامج التصحيح الفكري باستخدام مختلف وسائل الإيصال الجماهيري.

• التركيز في الرسائل الإعلامية الموجهة للخارج على التمييز بين حرية الرأي والإبداع، التي يجب احترامها والانحياز لها والدفاع عنها وبين مسؤولية الإعلام الغربي في ضرورة احترام عقائد وأديان الآخرين وعدم الربط بين الإرهاب والإسلام.

• إنشاء قاعدة معلوماتية إعلامية حول ظاهرة الإرهاب، والعمل على تحليل تلك المعلومات بما يضمن كشف الإرهابيين إعلامياً وثقافياً.

• وضع آليات للتعاون بين التنسيق الإعلامي والأمني بحيث يحدث تقارب وتكامل في الخطاب الإعلامي في مواجهة الإرهاب.



- ضرورة استثمار الإعلام الجديد في تقديم معالجة إعلامية بناءة تجاه قضايا الإرهاب وأيضاً مكافحة الإرهاب الإلكتروني على شبكة الانترنت.
- تبني برامج إعلامية شاملة تهدف إلى تنمية الوعي الوطني العام ضد الإرهاب، وتكريس حب الوطن وأهمية الانتماء إليه في أوساط المجتمع، والتصدي لما يطرح عبر وسائل الإعلام من مغالطات وأفكار مغرضة للتأثير السلبي على الشباب.
- التزام وسائل الإعلام بمسئوليتها الاجتماعية في الحفاظ على أمن واستقرار الوطن وأمان المواطنين ورعاية وسلامة وحدته الوطنية.
- تركيز الخطاب الإعلامي على تفعيل أنشطة المدارس والجامعات والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في مواجهة الإرهاب، وخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي.

ثانياً: الإطار الإجرائي :

- توحيد جهات إصدار التراخيص لوسائل الإعلام، وسرعة إصدار التشريعات المنظمة للإعلام بكافة روافده المرئي والمسموع والمقروء وبخاصة الإلكتروني، وإصدار قوانين لحرية تداول المعلومات، وسرعة إصدار تشريعات منظم لنقابات الإعلاميين، ووضع خطة إعلامية محدودة للدولة وتحديداً للتعامل الإعلامي العاجل في حالات الأزمات وفي حالات الحوادث الإرهابية حتى لا يقع المواطن تحت تأثير الإعلام الآخر، والإسراع بوضع خطة محددة وعاجلة لتجديد الخطاب الديني بما يتوافق مع روح العصر، وتكثيف برامج لتدريب الإعلاميين لزيادة مهارات الصحفيين والإعلاميين في التعامل مع أدوات العصر، وسرعة إصدار موائيق الشرف الصحفية والإعلامية بواسطة نقابة الصحافة والإعلام والمتحدثين الرسميين في المؤسسات المختلفة.

- تطوير الإعلام الأمني ليتواءم مع الحاجة المتزايدة للإعلام في مواجهة الإرهاب، وإعادة النظر في سياسة إعلام الخدمة العامة للدولة لضمان دعمه وتقوية تأثيره وفاعليته، والاهتمام بثقافة المواطن وتحديداً في المراحل المبكرة من العمر عبر مؤسسات الثقافة المختلفة لضمان عدم وقوعهم في براثن الإرهاب والتطرف.

- تكريس العمل بمبدأ لا تعارض بين الحرية والمسئولية، والحرية هي ضمان لمواجهة الإرهاب، والتقييد يسمح بتوصيل رسائله، والتركيز على الجانب التحليلي والتفسيري فيما يتعلق بجرائم الإرهاب، وعدم بث الصورة التي تبث الرعب في قلوب المواطنين، وتقديم خطاب إعلامي يركز على القوة الصالحة والنماذج البناءة التي تعمل لصالح المجتمع، وتهيئة روح المشاركة الإيجابية في التنمية، مع



الاستعانة ببعض البرامج في الرد على مزاعم المغرضين وصناع الإثارة، والاستعانة بالدراما في الكشف عن الوجه القبيح للإرهاب.

• توعية الجماهير بالخسائر التي سببها الإرهاب، وأنهم معرضون لهذه الخسائر إذا لم يشاركوا في مواجهته، والتركيز على مصير الإرهابيين المحتوم الذي لا فرار منه إلا بالموت لهم والخراب لأسرهم وسخط المجتمع عليهم لما يسببونه من خسائر مادية وبشرية.

• وختاماً فإن من أهم الأدوار للإعلام أن يجمع الأمة حول أهداف مشتركة لتحقيق الخير والنماء للمجتمع، وبناء الاستقرار الذي هو الرادع الحقيقي للإرهاب، فلا يوجد إرهاب ينمو في وطن آمن ومستقر يؤمن بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص للجميع.

مستويات تقاسم وتحويل المعرفة:

وبعد إطلاق الاستراتيجية قامت المنظمة بعدة ممارسات تجسد مراحل وتقاسم المعرفة مع عدد من المجموعات الممارسة الشريكة على النحو التالي:

أولاً: مستوى النشر والترويج للمعرفة:

تم التواصل مع الجهات الآتية لنشر التوصلات في خطة إعلامية لمواجهة الإرهاب:

- رئاسة الجمهورية بمصر.
- مجلس الوزراء المصري.
- جامعة الدول العربية.
- مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة.
- وسائل إعلام مصرية وعربية ودولية.
- هيئة المراسلين الأجانب بمصر.

ثانياً : مرحلة تقاسم وتحويل المعرفة:

تم تقاسم المعرفة التي توصلت إليها خبرة المنظمة في بناء خطة إعلامية لمواجهة الإرهاب من خلال الحوار والمشاركة المعلنة مع عدد من المجموعات المدنية المشاركة والممارسة التي لديها برنامج نشاط في مواجهة الإرهاب، ومنها:

- على المستوى الوطني : الهيئة القبطية الإنجيلية.



• على المستوى العربي: مركز الإعلاميات العربيات - المعهد الملكي — الأردن.

أبرز نتائج التقاسم المعرفي لمواجهة الإرهاب:

• الوصول إلى قواسم مشتركة تجمع بين الرؤى والمنطلقات لكل طرف من الأطراف المشاركة، مع طرح الاستراتيجية الإعلامية المقدمة من قبل المنظمة العربية للحوار في مكافحة الإرهاب، وبصفة خاصة ما يرتبط منها مع العهد الدولي لحقوق الإنسان.

• ظهرت تباينات وفروق تعود إلى اختلاف طبيعة النظم السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية وخارجها؛ حيث تأثرت المعالجات الإعلامية لظاهرة الإرهاب بطبيعة الأوضاع السياسية في كل دولة، إضافة إلى ظهور تأثير قوي لمتغير ملكية الوسيلة الإعلامية ما بين ملكية للدولة أو ملكية خاصة.

• أظهرت هذه المرحلة من التقاسم المعرفي أن هناك صورة سلبية للإسلام في العقليّة الغربيّة مرجعها ارتباط خاطيء لعدد من الأعمال الإرهابية في وسائل الإعلام بالإسلام، دون الرد عليها في المحافل الغربية بطريقة عقلانية توضح صورة الإسلام الصحيحة، وهو ما يثير الدعوة من جديد إلى ضرورة تكثيف الجهود وتنسيقها في مجال تصحيح صورة العرب والمسلمين خارجياً.

المستوى الثالث: التحرك المستقبلي:

وذلك من خلال خطة للتحرك المستقبلي لتقاسم المعرفة عن طريق عدة دوائر:

- مزيد من التفاعل الاجتماعي في جهات مصرية وعربية ودولية ذات صلة بخطط واستراتيجيات مكافحة الإرهاب.
- الحوار مع الفرق والمجموعات الشريكة من أجل إنتاج أفضل السبل العملية في مكافحة الإرهاب.
- توسيع دوائر الدمج والتجميع والاستفادة من الخبرات المشتركة من الجهات الشريكة في الوثائق والتدريب وقواعد البيانات وغيرها .

الخلاصة :

انطلاقاً من العرض الموجز أعلاه يمكن استخلاص ما دعت إليه الورقة المقدمة إلى ضرورة الاهتمام بتفعيل دور المجتمع المدني في التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة؛ من أجل تبني تيار متكامل على المستوى الحكومي وغير الحكومي علي حد سواء، يعمل بمنهجية تقاسم وتبادل المعرفة والخبرات في مواجهة ظاهرة الإرهاب، والتعامل معها باعتبارها ظاهرة شديدة التعقيد يتطلب مواجهتها التكاملية



والتشبيك من قبل كافة قطاعات وقوى المجتمع العربي أجمع من أجل مستقبل أكثر أمنًا واستقرارًا للأمة العربية.

أهم الوثائق والمراجع:

- حنان يوسف، الإعلام والإرهاب، المنظمة العربية للحوار والتعاون الدولي، أغسطس، ٢٠١٥ www.aicobridges.org
- الاعلام المصري ومكافحة الإرهاب..الواقع والمأمول، أعمال المائدة المستديرة لصناع القرار الإعلامي في مصر، المنظمة العربية للحوار والتعاون الدولي بالتعاون مع مدينة الإنتاج الإعلامي لقااهرة ، ٢٩ يوليه ، ٢٠١٥..
- أعمال مؤتمر: المواجهة الفكرية والثقافية للإرهاب / الهيئة القبطية الإنجيلية، القااهرة، سبتمبر ٢٠١٥.
- أعمال مؤتمر الإعلاميات العربيات رقم ١٢ في الفتره من ١٤-١٧ نوفمبر ٢٠١٥، الأردن يجمعنا ..لا للعنف والكراهية، معًا لإعلام حر ومواطنة صالحة مسؤولة.

- www.un.org
 - www.alo.org
 - www.arableague.org
-